تقرير - حول الملتقى الدولي الموسوم بـ: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية

صباح بويرك
طالبة ماجستير - اقتصاد وإدارة -
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة (الجزائر)

بهدف إبراز دور آليات النظام المالي التقليدي في تنامي الأزمات المالية وتزايد المشكلات الاقتصادية. ولأجل التعريف بالمستجدات المتعلقة بأساليب وصيغ وأسس المالية الإسلامية وآفاقها المستقبلية ودراسة تجاربها التطبيقية على مستوى الآليات والمؤسسات. وسعياً وراء اقتراح برامج لتعميم تدريس الصناعة المالية الإسلامية وصياغة مشروع تطبيقي في إطار النظام المصرفي والمالي الجزائري، احتضنت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة خلال يومي ٨/٧ محرم١٤٣٥هـ الموافق لـ: ١٢/١١ نوفمبر٢٠١٣ وبمبادرة من قسم الاقتصاد والإدارة لكلية الشريعة والاقتصاد. وتحت إشراف الدكتور عبد الله بوخلخال (مدير الجامعة والضيف الشرفي للملتقى)، وإدارة الأستاذ الدكتور كمال لدرع (عميد الكلية ومدير الملتقى) ورئاسة الدكتور السعيد دراجي (رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى)، وبجهود كل من السادة أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى، عقد الملتقى الدولي حول: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية، وتم تقديم الكثير من المداخلات العلمية باللغة الرسمية وبمشاركة باحثين من جامعات وطنية ودولية.

بعدما تأكد فشل النظرية الاقتصادية الرأسمالية في إيجاد الحلول المناسبة والتفسيرات المنطقية للأزمات المالية والاقتصادية التي تمس مباشرة اقتصاديات الدول وبصفة متكررة، وبعدما بدأت بوادر تطبيقية لنظام مالي مخالف للنظام المالي الرأسمالي في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، ولما لهذا الأخير من دور في تجنيب بعض الدول تأثيرات الأزمات المالية أدرك لا محالة المشرفون على الملتقى أهمية الموضوع، فكان لزاماً عليهم وتأسيساً على ذلك تسطير أهداف الملتقى على النحو الآتي:

١. إبراز دور آليات النظام المالي التقليدي في تنامي الأزمات المالية وتزايد المشكلات الاقتصادية.
٢. التعريف بالمستجدات المتعلقة بأساليب وصيغ وأسس المالية الإسلامية وآفاقها المستقبلية.
٣. دراسة التجارب التطبيقية للمالية الاسلامية على مستوى الآليات والمؤسسات والنتائج.
٤. اقتراح برامج لتعميم تدريس الصناعة المالية الإسلامية وصياغة مشروع تطبيقي في إطار النظام المصرفي والمالي الجزائري.

لأجل الإلمام بالموضوع المعالج، قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

١. تحليل ظاهرة أزمات النظام المالي الدولي: الأسباب والتداعيات.
٢. أسس ومقومات ونشأة نظام المالية الإسلامية وعوائق التطبيق الميداني.
٣. التقلبات الاقتصادية والمالية في ظل اتفاقيات تحرير الخدمات المالية والمصرفية وأهمية المالية الإسلامية.
٤. المقارنة العملية والعلمية بين التمويل الإسلامي والتمويل السائد لتحديد إيجابية البديل ومدى استفادته من تجربة النظام الكلاسيكي.
٥. التمويل الإسلامي في الجزائر وآفاقه.
٦. التجارب الميدانية لبداية النظام البديل (المالية الإسلامية) في الدول الغربية والإسلامية والعربية.

أول مداخلة حسب البرنامج المكتوب، كانت من تقديم الأستاذ الدكتور الباحث محمد ناصر ثابت من مدرسة التجارة - الجزائر، وحملت عنوان: نشأة وتطور المالية الإسلامية بأوربا وتداعياتها على ضوء الأزمة العالمية الراهنة، حيث عالج الباحث مؤشرات الأزمة المالية العالمية ومراحلها. ويرى أن أوروبا ولمجابهتها الأزمة تلخصت مجهوداتها في ثلاث مراحل ابتدأتها بتوفير أرصدة للسيولة، ثم إتباع خطة للاقتصاد في الموارد، بعدها وفي آخر المراحل اعتمدت على صندوق الاستقرار المالي.

ويظهر حسب الباحث أن أوربا وبعد تعرضها للأزمة وبالرغم من كافة المجهودات المبذولة لكبحها إلا أنها لم تجد سوى البنوك الاسلامية كأحسن بديل عن تلك الحلول التي لم تجد نفعاً، فوقع انفتاح هذه المجموعة الأروبية على الصيرفة (المالية) الاسلامية رغم أنهم غير مسلمين.

بدوره عالج الأستاذ الدكتور والباحث محمد حشماوي من جامعة الجزائر موضوع الصناديق السيادية كآلية لدعم صناعة التمويل الإسلامي، من حيث كيفية مساهمة هذه الصناديق في دعم صناعة التمويل الإسلامي، وإمكانية تحويل استثماراتها إلى أدوات إسلامية. فهو يرى. بعدما استعرض في ورقته البحثية المصادر التي تتغذى منها هذه الصناديق السيادية: أهدافها، أسباب الاهتمام بها، وكذا الدوافع التي تدفع بهذه الأخيرة - الصناديق السيادية- إلى المساهمة بجزء من أموالها وتحويلها إلى نظام مالي- ضرورة وجود قطاع تنظيمي وقانوني يحكم هذه الصناديق مع التنويع في المنتجات المالية وفق الشريعة الاسلامية فضلا عن وجود حوكمة تتوافق وأحكام ومبادئ الشرع في الإسلام.

من جامعة ورقلة في الجزائر عالج الباحث عبد الوهاب دادن موضوعا حول مرتكزات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي، إذ يرى أن الغرض من التمويل الاسلامي ليس فقط تجنب الفائدة والربا وما إلى ذلك، وإنما يمتد إلى تمويل المشاريع ذات النفع على المجتمع. فهو بهذا نظام اقتصادي متكامل وشامل، ويلاحظ أيضا من خلال هذا الموضوع العلمي المطروح للنقاش أن الباحث طرح إشكالية ربط معدلات المرابحة مثلا في البنك الإسلامي بمعدل الفائدة السائد في السوق، وهو يعتقد أن أكبر خطأ وقع فيه العديد من البنوك الاسلامية والأنظمة المالية لبعض البلدان هو هذا الربط، وكأن النظام المالي الذي تطبقه هو النظام المالي التقليدي.

بدورها عالجت الدكتورة الباحثة زهية حوري من جامعة قسنطينة ٢ في الجزائر موضوع: دور صندوق النقد الدولي في الحد من الأزمات المالية في الدول النامية، فبعد الإشارة إلى أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل أكبر الحصص في رأسمال الصندوق، وتمويل التنمية للدول النامية، والكلام عن سياسة صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية خلصت الباحثة إلى أن برامجه صيغت بشكل يخدم مصلحة الاقتصاد الرأسمالي كما تؤدي إلى كبح اقتصاديات الدول النامية وتعزيز تبعيتها إلى البلدان الموصوفة دائما بالتقدم.

أما الأستاذ الدكتور والباحث علي العلوي من جامعة تونس، فقد تطرق إلى موضوع يخص اهتمام شيوخ الزيتونة بالاقتصاد الاسلامي وكتاباتهم حول نظرة الإسلام للأموال، ودراساتهم لبعض الطرق الحديثة للاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، خاض الباحث بالكلام في مفهوم الاقتصاد الاسلامي،ثم عرّج على أهم خصائصه ومبادئه، ليختم مداخلته بالوقوف على أهم اهتمامات شيوخ الزيتونة فيما يخص الاقتصاد الاسلامي حيث خَلُص إلى أن اهتمامهم يظهر في وجود كتابات حول أهمية المال ودوره في حياة المسلم، وأخرى حول ملكية المال، وكذا وجود كتابات حول أهمية الاقتصاد الإسلامي ومسائل الاقتصاد المستحدثة.

بعد إنهاء المداخلات المبرمجة لصبيحة أول يوم من أيام الملتقى، وفتح باب المناقشات والأسئلة والتعقيبات تم اختتام الجلسة الأولى حوالي الساعة ١٠:٥٢، لتنطلق أشغال الجلسة الثانية في الفترة المسائية حوالي الساعة ١٤:١٧. تقدم أول متدخل وهو الأستاذ الدكتور والباحث فريد كورتل من جامعة سكيكدة الجزائريّة بمسألة موسومة بـ: واقع وآفاق التجربة المالية الإسلامية الغربية بالإشارة إلى التجربة الفرنسية، فأوضح أن الأزمة المالية العالمية مست الاقتصاد العالمي بسبب سعر الفائدة الأمر الذي حتم آنذاك على الولايات المتحدة الأمريكية وحتى على الدول الأروبية تبني التجربة المالية الاسلامية كأحد الروافد المطروحة لتحريك عجلة الاقتصاد. ونتيجة لأبحاث الباحث فهو يرى أن هذه التجربة الغربية الأروبية في مجال المالية الاسلامية تشير إلى آفاق واعدة.

وحينما تطرق الباحث إلى مضمون هذا النص أعلاه (موضوع ورقته البحثية)،فقد خلص إلى أن أول منشأ للتجربة المالية الاسلامية بفرنسا هو الجالية المسلمة التي تقطن بها سواء أكانت من الجالية الفرنسية أم من المهاجرين، كما أن هناك دوافع أدت لنشوء هذه التجربة منها: الرغبة في دفع الأزمة المالية العالمية، منافسة بريطانيا التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من أموال ومدخرات أرباب المال المسلمين.

ومن المحطات التاريخية الهامة للتجربة المالية الإسلامية بفرنسا وجد الباحث أنه في سنة ٢٠٠٦ بدأت بعض الجامعات الفرنسية بفتح تخصص في الدراسات العليا للمالية الإسلامية، سنة ٢٠٠٨ أعربت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد عن رغبة الحكومة الفرنسية في استقطاب التمويل الاسلامي ومنافسة المراكز المالية الأروبية. وفي أواخر ٢٠١١ أصدرت فرنسا أول الصكوك في السوق الفرنسية تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

وقد ختم الباحث موضوعه البحثي (بعدما تطرق لأهم العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي في فرنسا وأشار إلى الآفاق المستقبلية للتجربة) بمقترحات لإرساء هذه الممارسة (النظام المالي الإسلامي) في فرنسا، هذه المقترحات تأتي تباعا على النحو الآتي:

١. ضرورة العمل على توفير معجم للتمويل الاسلامي بتحديد كتابة أهم المصطلحات باللغة الفرنسية وتطويرها إلى قاموس التمويل الاسلامي.
٢. الإسهام في تحضير مؤتمرات وندوات حول التمويل الاسلامي بالتنسيق مع مؤسسات بحثية أو استشارية فرنسية.
٣. توفير قاعدة بيانات للمهتمين بالتمويل الإسلامي في فرنسا وقاعدة بيانات للكتابات حول التمويل الاسلامي بفرنسا من رسائل جامعية وكتب وأوراق علمية.
٤. ضرورة دعوة الباحثين من مهتمين في العالم العربي والإسلامي بالتمويل الاسلامي إلى الكتابة أو توجيه كتاباتهم البحثية إلى مجلات علمية ودور النشر العلمية بالإضافة إلى ترجمة بعض الكتب ذات العلاقة بالتمويل الاسلامي من العربية أو الانجليزية إلى الفرنسية.

تقدم بعد ذلك الأستاذ الدكتور الباحث عبد القادر بريش من المدرسة العليا للتجارة في الجزائر بمداخلة حول: بازل٣ ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار في المصارف الاسلامية. هدفه في ذلك إبراز مدى توافق وتكيف المالية الاسلامية مع المقترحات التي جاءت بها بازل٣. وبعدما أشار الأستاذ الباحث إلى أن المالية الإسلامية أصبحت محل ترحيب واستقطاب خارج محلها الطبيعي في المجتمعات العربية الإسلامية أكد أن البنوك الإسلامية استطاعت أن تطوع المبادئ الإرشادية التي تحددها لجنة

بازل الأولى والثانية، واستطاعت أن تحقق متطلبات الحوكمة المؤسساتية السليمة وخاصة الركيزة الثالثة من مقررات بازل المتعلقة أساسا بانضباط السوق (الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية في المعاملات). وفي نظر الباحث أن بازل٣ جاءت بمقررات جديدة ذلك أن بازل٢ لما ظهرت الأزمة لم تستطع كبح قوتها لأن المتدخلين في السوق، والجشع والمغالاة والمخاطرة في الأسواق المالية كان أكبر من أن تستوعبه مقررات بازل السابقة.

وأبرز بدوره الدكتور الباحث زبير عياش من جامعة أم البواقي في الجزائر، موضوعه المعنون ب: القطاع البنكي في خضم تداعيات الأزمة المالية، فكانت ورقته تسلط الضوء على واقع القطاع البنكي في خضم الأزمة المالية العالمية، فكانت تشير إلى أن هذه الأخيرة أدت إلى إحداث تغييرات واسعة في الخريطة البنكية من خلال عمليات التقنين والاندماج والاستحواذ والإفلاس والخسائر التي طالت العديد من البنوك في مختلف أنحاء العالم، كما تضمنت الورقة بعض التوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة،ولعل أهمها قوله بأنه يتعين على العديد من مسيري البنوك إعادة النظر في سلم ترتيب أولويات المهن، وكذا العمل على تقنين كافة الأنشطة الخطرة على المستوى الدولي من أجل تقليل اندفاع الدول نحوها ومعالجة الثغرات الموجودة في العديد منها. أيضا البث في تنفيذ مقررات بازل٣ التي تعمل على تحسين متطلبات رأس المال وتشييد معايير السيولة.

ومن خلال قراءة في: دور الهندسة المالية الاسلامية في معالجة الأزمات المالية توصلت الأستاذة الباحثة: شهرة بوزليفة من جامعة سكيكدة في الجزائر إلى القول بأن الشريعة الإسلامية وحدها كفيلة بتحسين القطاع النفطي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات. لكن إذا ما تم بشكل أكيد الالتزام بقواعد الشريعة بما تمثله من أسس ومبادئ، والتي تمثل القاعدة الفعالة لمنع الأزمات.

يمكن للهندسة المالية الإسلامية حسب الباحثة أن تكون الجدار العازل للأزمات المالية المستقبلية من خلال:

١. تشجيع قيام مؤسسات مالية ومصارف متخصصة بالتمويل متوسط وطويل الأجل.
٢. العمل على ابتكار وتطوير منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية.
٣. العمل على تنويع الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية وعدم التركيز على أداة معينة.
٤. إصدار التشريعات والقوانين من قبل الدول الإسلامية والعربية للتعامل مع هذه الأدوات المالية الإسلامية المستحدثة.

كما طرح الدكتور الباحث عبد الغني دادن من جامعة ورقلة في الجزائر موضوعه البحثي حول: الرؤية الشرعية للمشتقات المالية (البدائل الشرعية للمشتقات المالية)، فخلص أولا وآخرا إلى ضرورة الاهتمام بالمجال المصرفي، ودمج الجانب الشرعي كوسيلة ومبدأ وبديل للنموذج التقليدي.

بعد المداخلات التي تمت من طرف الباحثين المتخصصين السابق ذكرهم تمّ مباشرة الإعلان عن اختتام الجلسة الأولى للفترة المسائية، لتنطلق بعدها مباشرة أشغال الجلسة الثانية فكانت البداية مع الأستاذ الباحث من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر: شعيب يونس بمداخلة تحت عنوان: الصكوك الإسلامية كبديل للأدوات التقليدية في تمويل المشاريع التنموية، فكانت الإشكالية المطروحة من قبل الباحث: كيف يمكن استخدام الصكوك الاسلامية كبديل لتمويل المشاريع التنموية؟. ولمعالجة هذه الإشكالية تعرض أولا إلى مفهوم الصكوك، ثم دورها في تمويل المشاريع ليختم بمحور أخير حول مخاطر الصكوك وكيفية إدارتها.

وتوصل الباحث إلى نتائج أبرزها أن الصكوك تتميز بخصائص عديدة، وتمثل البديل الأمثل للسندات التقليدية، كما أنها –أي الصكوك- تتنوع تنوعا واسعا يسمح بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية، ووجد أيضا الباحث أنه تعترض هذه الصكوك مجموعة من المشاكل يمكن تخطيها خاصة مع وجود طرق ومبادئ تصحيحية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير ختم الباحث ورقته العلمية بالتوصيات الآتي ذكرها:

١. العمل على تطوير آليات إصدار الصكوك.
٢. ضرورة إيجاد كوادر بشرية متخصصة تشرف على عملية إصدار هذه الصكوك وتداولها.
٣. ضرورة نشر ثقافة التمويل الإسلامي فكرة وسلوكا في المجتمع.
٤. ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك في مجال استقطاب وتوظيف الأموال.
٥. السعي لتصنيف الصكوك الاسلامية من قبل مؤسسات التصنيف.

تدخّل بعد ذلك الأستاذ الباحث فريد بريك، من جامعة قسنطينة٢ في الجزائر بموضوع: "الاستقرار المالي وهم أم حقيقة- وجهة نظر في تحليل أسباب الأزمات المالية"، فكان التساؤل الرئيسي الذي طرحه الباحث على النحو الآتي: هل يمكن أن يتحقق الاستقرار المالي في ظل نظام يريد إنتاج الأزمات المالية؟، وتمت معالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاث محاور أساسية: أول محور خُصص لوظيفة الوساطة المالية، والثاني تحدث عن محاولات النظريات الرأسمالية للتحكم في ظاهرة الاستقرار المالي من خلال السياسات النقدية، أما المحور الأخير فتناول فيه الباحث الوساطة المالية الحديثة وظاهرة عدم الاستقرار المالي.

بدوره عالج وبنوع من الدقة والتحكم الأستاذ الباحث عبد الصمد بلحاجي، من جامعة تلمسان في الجزائر قضية: التمويل بالمشاركة المتناقصة بين التأصيل والتطبيق في المصارف الإسلامية- بنك البركة الجزائري نموذجا، فبرهن (بعدما عرّف المشاركة المتناقصة وأعطى أهم خصائصها، تسمياتها، صورها، وأبرز مراحلها. وكذا رجح القول الذي يقارب الصواب في حكمها وضوابطها) أن بنك البركة الجزائري

يقيد المتعاملين معه في نطاق المشاركة المتناقصة بشروط أولها اشتراط المصرف استرجاع كامل حصته مع الأرباح (المادة٤)، وهذا الشرط فيما يراه الباحث يفسد عقد المشاركة المتناقصة لأنه بإلزام العميل تسديد رأس المال الذي شاركه به المصرف يصبح العقد قرضا لا مشاركة فتصبح بذلك الزيادة على رأس المال من الربا المحرم وليس من الربح الحلال، والشرط الثاني هو أن يتحمل العميل مصروفات المشاركة المتناقصة (المادة٦ و٨)، والذي يظهر في نظر الباحث هنا أن هذا الشرط يفسد العقد ذلك أنه مناف لمقتضى المشاركة، فمقتضاها تحمل جميع الأطراف الالتزامات المترتبة عليها إذ الغنم بالغرم فكما يشتركون في الربح ويتحملون الخسائر إن وقعت فكذلك يتشاركون في الأعباء الواقعة على الشركة. أما الشرط التقييمي الثالث فهو حسب الباحث:عدم نص العقد على الكيفية التي يتملك من خلالها العميل حصة المصرف اللهم سوى أن المادة ٤ من العقد تشير أنه لا يتم بيع حصة البنك للعميل، ولكن عندما يسترجع المصرف رأس ماله كاملا مع الأرباح يخرج من المشاركة، وحينئذ في نظر الباحث لا تصبح مشاركة وإنما تمويلا يترتب عليها مسألة محظورة وهي صيرورة المعاملة قرضا ربويا.

ولقد اختتم الباحث ورقته البحثية ببعض من التوصيات أهمها:ضرورة أن يكون هناك اهتمام بطرق دراسة العقود الصادرة عن المصارف الاسلامية وبدراسات تطبيقية للتأكد من سلامتها من الناحية الشرعية، كما أوصى الباحث الهيئة الشرعية القائمة على بنك البركة الجزائري إعادة النظر في عقد المشاركة المتناقصة وباقي العقود للتأكد من سلامة الشروط التقييدية من الناحية الشرعية وحتى من الناحية الشكلية إذ تحوي عقودها أخطاء مطبعية، نحوية ولغوية.

بعد هذا العرض الذي شنف عقولنا قبل أسماعنا من قبل الباحث تم إنهاء أشغال الجلسة الثانية، وفُتح الباب واسعًا أمام المناقشات والتدخلات والتعقيبات والاستفسارات، ليتم بعد ذلك وحوالي الساعة ١٦:٦٧ رفع الجلسات والإعلان عن إنهاء الورشات والأشغال المبرمجة لأول يوم من أيام الملتقى.

في ثاني يوم من أيام الملتقى الواقع في ٨ محرم١٤٣٥هـ الموافق لـ: ١٢ نوفمبر٢٠١٣ وحوالي الساعة ٠٨:٥٢ استأنف القائمون على الملتقى الأشغال المبرمجة بأول مداخلة من تأطير الأستاذ الدكتور الباحث: صبري حسن عطية نوفل، فكانت المداخلة موسومة بـ: معايير إصدار الصكوك الاسلامية السيادية لتمويل المشروعات الاستثمارية ودورها في محفظة المستثمر الإسلامي. الباحث المصري تطرق إلى تعريف هذه الصكوك، خصائصها، معايير إصدارها واستخدامها كأداة للسياسة المالية مع الإشارة إلى بعض تجارب الدول الإسلامية أو العربية في مجال استخدامها.

بعد ذلك قام الباحث الدكتور عبد السلام مخلوفي بعرض بحثه العلمي حول انعكاسات التحرير المالي على المتغيرات المالية والاقتصادية العالمية مع الإشارة للمالية الإسلامية كبديل تمويلي، فتوصل إلى أن التوسع الكبير في التحرير المالي جعل الاقتصاد يتسبب في أزمات مالية حادة فتأكد لدى الكثيرين عدم صلاحية هذا النظام وضرورة البحث عن آخر يمتاز بوفرة السيولة وقلة المخاطر، فيكون نظاما مرنا ومستقرا، ولعل هذه الخصائص تتوافق وتتطابق أكثر مع النظام المالي الإسلامي – على حد قول الباحث –. فهو بهذا أفضل نموذج يمتاز بكل ما سبق مضافا إلى ارتكازه على قواعد الشفافية والتعامل وابتعاده عن التدليس والاحتكار.

وكانت "التجربة الميدانية للنظام المصرفي الاسلامي في السودان"، موضوع مداخلة الأستاذ الدكتور والباحث عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل من السودان الذي أشار بدوره إلى دور القطاع المصرفي في جلب الموارد وكذا توزيعها مع إشارة إلى التجربة السودانية في مجال الصيرفة الإسلامية ومدى تأثرها بالأزمات المالية.

وفي نفس السياق الذي يخدم أهداف ومحاور الملتقى عالج الأستاذ الدكتور الباحث بن علي بلعزوز من جامعة الشلف في الجزائر أهمية إدارة مخاطر السيولة لدعم استقرار النظام المالي والمصرفي – دراسة مقارنة بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي- حيث وبعدما استهل بحثه بمفاهيم للسيولة وجوانبها الإيجابية وأنواعها تطرق لأسباب ضعف السيولة في النظام المالي التقليدي،ثم عرض واقع السيولة في النظام المالي الإسلامي،وخلُص إلى أنه ولإدارة السيولة بشكل محكم لابد من إتباع أربع سبل:أولها: الالتزام بمعايير لجنة بازل، ثم الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة الاحتياطية، فتدعيم صناديق النظام المحاسبي والقانوني والرقابي، وصولا إلى تطبيق قاعدة تناسب الأجل.

أما الأستاذ الباحث سفيان خوجة علامة من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر فقد أوضح بدوره أهمية أسواق المال الاسلامية في ظل الأزمات المالية مظهرا كل ذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية:أولها:تناول الإطار المفاهيمي للسوق المالية، والثاني:تعرض إلى الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية أما ثالث محور: فتطرق للسوق المالي الإسلامي ودوره في الحد من الأزمات المالية المتكررة.

وفي دراسة تقييمية ربط الأستاذ الباحث عقبة سحنون من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر بين أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية وبين المساعي العلاجية لهذه الأزمة وذلك بتقديم مداخلته المعنونة بـ: أزمة الديون السيادية الأوروبية: الأسباب ومساعي العلاج – دراسة تقييمية. وجاءت ورقته البحثية مقسمة على المنظام الموالي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للديون السيادية الأوروبية
- المحور الثاني: تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية وصيرورته والمساعي الرامية للحد منها.
- المحور الثالث: آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي.

على رأس الساعة العاشرة من صبيحة ثاني يوم من أيام الملتقى اختتمت أشغال الجلسة الأولى وابتدأت الجلسة الثانية مع أول متدخل الأستاذ الدكتور والباحث صالح مفتاح من جامعة بسكرة في الجزائر، حيث ألقى مداخلته العلمية حول: آليات تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – تجربة البنك الأهلي التجاري، فتوصل في خاتمة بحثه إلى أن عملية التحول تقوم على خطة إستراتيجية ومدى زمني محدد، وتحت رقابة هيئة شرعية. كما أن عملية التحول تتخذ عدة أشكال نظرا لعدة اعتبارات قانونية، سياسية، ثقافية، وبالدرجة الأولى بشرية.

وخلص كذلك إلى أن من أهم العوامل التي ساعدت على تحول المصارف التقليدية السعودية هو عدم ممارسة أي ضغط على البنوك المحلية أثناء التحول سواء من طرف البنك المركزي أو من باقي المؤسسات.

في جانب آخر، وهو جانب التسويق برز الأستاذ الدكتور الباحث كمال مرداوي، من جامعة قسنطينة٢–الجزائر، من خلال مقاربته الأكاديمية بين الإبتكار والتنافسية، فشرح دور الابتكار في تعزيز تنافسية الصيرفة الإسلامية، فألمح وبجرأة علمية راقية، أنه وفي ظل منافسة شديدة محتدمة من بنوك أجنبية تلجأ إلى نفس أدوات البنوك الإسلامية،وكذلك منافسة من قبل البنوك التقليدية المحلية وحتى البنوك الاسلامية نفسها لا مجال للعاطفة ولا دور لها في استقطاب العملاء والمتعاملين والزبائن، لابد فقط من توفير منتجات مصرفية إسلامية ذات مزايا تنافسية، وهذا ما يجعل من جوهر المنافسة يقوم على ابتكار منتجات جديدة في المجال المصرفي تستجيب لحاجات الأفراد.

وأهم الابتكارات في مجال الصيرفة الاسلامية -يقول الباحث- نجد:

- تطوير صيغ التمويل الاسلامي (ومن ذلك المرابحة للآمر بالشراء، المضاربة المشتركة...).
- المصرفية الالكترونية.
- الصيرفة الاسلامية في حد ذاتها تعد ابتكارا لجأت إليها البنوك التقليدية والأجنبية كمبتكرات ومنتجات جديدة ولقد لاقت استحسانا ونجاحا كبيرين.

وبما أنه لدى ماليزيا صناعة مالية حيوية ودليل بامتياز للصناعة المالية تقدم الأستاذ الباحث زوبير بولحبال من جامعة عنابة في الجزائر بمداخلته حول: التجربة الماليزية في تطوير نظام مالي إسلامي، فتوصل إلى أن النظام المالي الاسلامي الماليزي سار بخطى تدريجية لكنها مضمونة، ولم تكن ماليزيا لتضمن ذلك لولا تركيزها على الإطار القانوني والتنظيمي والشرعي، إلى جانب المخططات التوجيهية التي تعرض في مجملها استراتيجيات مفصلة وبعيدة المدى، وكذا تركيز ماليزيا على العنصر البشري وضرورة تنميته فضلا عن الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد، وكذا الإرادة السياسية لتعزيز المبادئ الاسلامية في تسيير شؤون الدولة وشعبها.

وفي نفس التكاملات البحثية أشار الباحث محسن بن الحبيب، من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر إلى: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مبينا في خلاصة بحثه أن الأزمة العالمية لم تكن إلا لتكشف عن هشاشة النظام الرأسمالي، وتشير تداعياتها على المنطقة العربية إلى الارتباط الوثيق لاقتصادياتها بالأسواق العالمية وهو ما يطرح أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي من تخفيف التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتوصل الباحث في خلاصته إلى أن الأزمة لم تؤثر على المصارف الاسلامية والأنشطة والمشاريع الاسلامية.

جاءت الأستاذة الباحثة حسيبة سميرة من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر بمعالجة لإشكالية صيغت على النحو الآتي: ما أهم الإصلاحات المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل؟ وما أثرها على البنوك الإسلامية؟

الإشكالية تحاول إلقاء الضوء على: الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل١، ٢، ٣ وآثاره على البنوك الإسلامية، وقد توصلت الباحثة في نهاية المطاف إلى أنه يمكن للبنوك الاسلامية أن تستفيد من اتفاقية بازل من أجل إدارة رشيدة للسيولة وتعزيز الحوكمة وتطوير سبل إدارة المخاطر. كما توصلت إلى أن معايير بازل٣ هي اتجاه نحو تكريس نظام تمويلي إسلامي.

وكان مسك الختام الأستاذ الدكتور والباحث عبد الوهاب سويسي من جامعة البليدة - الجزائر، حيث انتهى إلى وجود مجموعة من العوامل ساعدت بريطانيا للسبق في مجال الصيرفة الإسلامية، حينما قام باستقراء التجربة بنوع من التأريخ والتحليل.(كان موضوع بحثه بعنوان: التجربة البريطانية والسبق في مجال المالية الإسلامية- دراسة تحليلية تاريخية).

بعدها مباشرة تم اختتام فعاليات الجلسة الثانية، وافتُتح المجال لمناقشة ما طرح من قضايا في كلتا الجلستين المبرمجتين لثاني يوم من أيام الملتقى، وبعد الرد على الاستفسارات والتعقيبات تم الإعلان رسميا عن انتهاء الورشات العلمية.

وفي الأخير ترأس السيد الدكتور السعيد دراجي (رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى) الجلسة الختامية ليفسح المجال أمام الباحث والأستاذ الدكتور عبد السلام مخلوفي لتلاوة التوصيات التي خلصت إليها اللجنة، وقد تلاها ممثلا عن كافة الباحثين من داخل الوطن وخارجه، وتبرز هذه التوصيات في:

١. العمل على إيفاء الجانب الأخلاقي دوره الهام في المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية.
٢. الاهتمام بالتعليم والتكوين والبحث العلمي النظري والتطبيقي في مجال الصيرفة والمالية الاسلامية.
٣. لعمل على توسيع وتنويع دائرة الأدوات المالية الإسلامية والرفع من كفاءتها.
٤. الانفتاح على التقنيات الحديثة مع المحافظة على خصوصيات الصيرفة الاسلامية.
٥. فتح قنوات اتصال بين المصارف الاسلامية والمصارف والهيئات الدولية الأخرى قصد تعظيم الاستفادة من خبراتها.
٦. توسيع دائرة التقنين الخاصة بالصيرفة الاسلامية تحت رعاية الهيئات الرسمية.
٧. تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الاسلامية في مجال المالية الاسلامية بترتيب وحوكمة استغلال الوفورات المالية.
٨. اعتماد هيئات إشراف داخلية وخارجية في مجال الرقابة الشرعية والتقنية.
٩. مواصلة عقد هذه الملتقيات والندوات في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية.

بعد يومين من المناقشات العلمية الراقية، لوحظ ما يلي:

١. المستوى الرفيع لكل المتدخلين سواء أكانوا من الجزائريين أم من الأجانب، بحيث بينوا مدى الاهتمام الذي توليه بلدانهم لقضية النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية.
٢. حسن تسيير الجلسات والتحكم في الوقت.
٣. وجود أدبيات الحوار والتواصل خاصة أثناء التعقيب على المداخلات والنقاش أو حتى الاستفسار.

ورغم ثراء الملتقى ببحوثه الهادفة، إلا أن هناك محاورا لم تعالج بنفس أهمية المواضيع الأخرى ومنها من لم يعالج البتة، ويتعلق الأمر بغياب بحوث حول القطاع الثالث (القطاع الخيري: الزكاة والوقف) وهو القطاع الذي بات يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم، خاصة وأنه توجد في الفترات الأخيرة توجهات حثيثة لتفعيله في المنظومة الاقتصادية. ضف على ذلك أن الأزمة المالية العالمية أعطت بعض الدروس للاستمارات أو بالأحرى القائمين على الاستثمارات في مؤسسات الزكاة بالرغم من أن المخاطر التي واجهت مؤسسات الزكاة نتيجة هذه الأزمة كانت محدودة، إلا أنه من شأنها أن تؤثر على أوضاع السيولة في هذه المؤسسات أو تؤدي إلى انخفاض عوائدها المستقبلية.

وكعادة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وبفضل مديرها الطيب الأستاذ الدكتور عبد الله بوخلخال، والأستاذ الدكتور كمال لدرع عميد الكلية ومدير الملتقى، والدكتور السعيد دراجي رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى، وكل أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية للمتقى، وُزعت الشهادات العلمية للباحثين المشاركين وكذا أعضاء اللجنة العلمية. ثم التقطت صور تذكارية بالمناسبة ليفترق بعد ذلك الباحثون على أمل اللقاء في مواعيد علمية أخرى.

في الأخير أقول في كليتي كلية الشريعة والاقتصاد:

كليةٌ رَبَّتْ وصَانَتْ وتَفَيَّأَتْ علْمًا وبَانَتْ
وسَعَتْ لمجد بَاسل كَانَتْ لَهُ شَمْسًا أَضَاءَتْ
حَيَّ الإلَهُ رِجَالَهَا، طُلاَّبَهَا دُرَرًا أَنَارَتْ
سَتَظَلُّ فِينَا شُعْلَةً للجِيلِ نَافِذَةً تَرَاءَتْ